مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة

العدد السادس
1989م.

إحكام

الدكتور: سعيد الجليدي

لفظ إحكام لغة يستعمل بمعنى: الإتقان يقال أحكم الشيء إذا أتقنه، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها حكيم. قال تعالى: ﴿الر كتاب أحكمت آياته..﴾[1] قال قتادة في معنى أحكمت آياته: أي جعلت محكمة كلها لا خلل فيها ولا باطل، والأحكام منع القول من الفساد، أي نظمت نظماً محكماً لا يلحقها تناقض ولا خلل. وبمعنى: المنع والارجاع، يقال أحكمه عن الأمر رجعه، وأحكم السفيه أخذ على يده وبصره بما هو عليه ومنعه منه. روي عن ابن عباس قوله: «كان الرجل يرث امرأة ذات قرابة فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه صداقها، فاحكم الله عن ذلك ونهى عنه»[2] أي منع منه.

وللإحكام: معان اصطلاحية عند كل من الأصوليين، وعلماء التفسير وعلوم القرآن.

فالأصوليون عند بيانهم لكيفية استنباط الأحكام من النصوص وبيان مراتب النصوص في وضوح دلالتها، يذكرون أن من أقسام الألفاظ المحكم والمتشابه.

ويعرفون المحكم بأنه:

---

(1) سورة هود: الآية 1.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: جـ1، ص 420.
وانظر مادة «حكم» في كل من تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: جـ 8، ص 253 وما بعدها، لسان العرب، لابن منظور: جـ 15، ص 30، القاموس المحيط، للفيروز أبادي: جـ 4، ص 99، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد: جـ 1، ص 218، المفردات من غريب القرآن، للراغب الأصفهاني: ص 125.

ما دلّ على معناه دلالة واضحة لا يبقى معها احتمال للتأويل أو التخصيص أو النسخ[3].

وذلك لأن الحكم المستفاد منه[4]:

إما حكم أساس من قواعد الدين لا يقبل التبديل كالإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر.

أو من أمهات الفضائل التي لا تختلف باختلاف الأحوال كبر الوالدين والعدل والوفاء بالعهد.

أو حكم فرعي جزئي ولكن ورد النص بتأييده ودوامه وذلك كقوله تعالى: ﴿**وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً**﴾[5] وقول الرسول عليه السلام «الجهاد ماض إلى يوم القيامة»[6].

أما علماء التفسير وعلوم القرآن فقد تصدوا لبيان المحكم والمتشابه من خلال النظر في تأويل قوله تعالى: ﴿**الر كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير**﴾[7] وقوله: ﴿**الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً..**﴾[8] ثم قوله تعالى: ﴿**هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات**﴾[9] حيث دلت الآية الأولى على أن القرآن كله محكم، ودلت الآية الثانية على أنه كله متشابه، ودلت الآية الثالثة على أن معظمه محكم وفيه بعض آيات متشابهات.

وبهذا ثبت أن لكل من الإحكام والتشابه معاني متعددة ومختلفة بحسب المراد منها، وما يتعين من هذا المراد بالقرينة، حتى إنه لا يمكن القول بالتساوي في المعنى المراد من الحكم والمتشابه الواردين في الآية الثالثة مع المعنى المراد من المحكم الوارد في

---

(3) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، ص 31، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي: حـ1، ص 125.

(4) علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ص 168، أصول الفقه الإسلامي زكي الدين شعبان ص 349.

(5) سورة الأحزاب: الآية 53.

(6) سنن أبي داود: حـ 3، ص 18، نصب الراية لأحاديث الهداية: حـ 3، ص 377.

(7) سورة هود: الآية 1.

(8) سورة الزمر: الآية 23.

(9) سورة آل عمران: الآية 7.

الآية الأولى، والمتشابه الوارد في الآية الثانية. فالإحكام في الآية الأولى يحمل على معنى الاتقان في النظم والمعاني بحيث لا يختلف نظمه في الفصاحة والبلاغة وقوة الأسلوب، ولا تتناقض معانيه أو تتضارب أحكامه، فالقرآن كله محكم بهذا المعنى للأحكام[10].

والتشابه في الآية الثانية يحمل على التماثل بين آياته في البلاغة والإعجاز، وفي أنه أحسن الحديث، وأنه من عند الله، وصدقه في كل ما جاء به، وفي كونه مثانى مكرر المواعظ والوعد والوعيد يؤكد بعضه بعضاً، فالقرآن كله متشابه بهذا المعنى[11].

أما المحكم والمتشابه في الآية الثالثة فليس بالإمكان حملهما على المعنيين السابقين ـ المتقن، المتماثل ـ لثبوت أن القرآن منه محكم ومنه متشابه وورود المقابلة بين كل منهما مع ربط هذه المقابلة بمقابلة أخرى بين الراسخين في العلم الذين يقولون آمنا به كل من عند ربنا، والذين في قلوبهم مرض فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. مما يتعين معه حملهما على معنى آخر مناسب لكل منهما غير الاتقان والتماثل.

وقد اختلف العلماء اختلافاً كثيراً في تحديد المعنى المقصود من المحكم والمتشابه الواردين متقابلين في الآية[12]:

فقال بعضهم: إن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل. والمتشابه ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة. وقال البعض: أن المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً فيشمل النص، والظاهر. والمتشابه ما احتمل أكثر من وجه في تفسيره وتأويله فيدخل ضمنه المشترك والمجمل والمشكل والمؤول. وقيل المحكم ما كان معقول المعنى، والمتشابه بخلافه كأعداد الصلوات.

وقيل المحكم ما استقل بنفسه، والمتشابه ما لا يستقل بنفسه ولا يظهر معناه إلا برده إلى غيره.

وقيل المحكم الفرائض والحدود والحلال والحرام والوعد والوعيد وما يجب الإيمان به والعمل به، والمتشابه القصص والأمثال وما يجب الإيمان به ولا يعمل به.

---

(10) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: حـ4، ص 3230.

(11) الجامع لاحكام القرآن، للقرطبي: حـ 7، ص 5692.

(12) الجامع لاحكام القرآن، للقرطبي: حـ 2، ص 1251، تفسير المنار، لرشيد رضا: حـ 3، ص 163، جامع البيان عن تأويل القرآن، للطبري: جـ 3، ص 170.

روي عن ابن عباس قوله: المحكمات ناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه وما يؤمن به ويعمل به. والمتشابهات منسوخه ومقدمه ومؤخره وأمثاله وأقسامه وما يؤمن به ولا يعمل به[13].

(13) المراجع السابقة، وانظر: الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، جـ 2، ص 2، 3، البرهان في علوم القرآن، للزركشي: جـ 2، ص 68 ـ ومذكرة في علوم القرآن ـ مطبوعة على الآلة الناسخة، للباحث: ص 28.